انتخابات مبكرة في اسرائيل

أثار ما تناقلته وكالات الانباء عن ان الوفد الاسرائيلي الى المحادثات الثنائية مع الوفد الفلسطيني قدم، في سياق جولة المفاوضات الثالثة التي بدأت في واشنطن، في الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) الماضي، تصوّراً خطياً عن بعض جوانب ومجالات المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي المقترح للسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة، عاصفة سياسية شديدة، تحوّلت الى أزمة وزارية أفقدت حكومة الليكود الأكثرية البرلمانية، اثر انسحاب كتلتي هتحياه ومولیدت من الائتلاف واستقالة الوزيرين يوفال نئمان ورحبعام زئيفي من الحكومة.

وعلى الفور، دخلت الشبكة السياسية في اسرائيل في حالة «تأهّب انتخابي»، انطلاقاً من تقدير معظم القوى السياسية ان تقديم موعد الانتخابات العامة، أصبح امراً لا مفرّ منه. وبحكم ارتباط الازمة الوزارية بالعملية السياسية الجارية، فان العديد من المراقبين لم يستبعد ان تحتل عملية السلام ومصيرها مكانة بارزة في الحملة الانتخابية لمختلف الاحزاب. كذلك، تضمنت ردود الفعل والتعقيبات على الازمة، تساؤلات عن مصير العملية السياسية، وعن التأثيرات المتبادلة، المتوقعة، بين العملية السياسية ومعركة الانتخابات ونتائجها. وبطبيعة الحال، سرعت الازمة الوزارية، وما أدّت اليه من تقديم موعد الانتخابات، استعدادات الاحزاب الكبيرة والصغيرة لمعركة الانتخابات.

خلفية الأزمة وأبعادها

تعود جذور الازمة الوزارية، التي انفجرت مؤخراً، الى تحفّظات كتلتي هتحياه ومولیدت من الخطوط الاساسية لحكومة شامير عندما انضمّتا اليها في حزيران (يونيو) العام ١٩٩٠. ففي ذلك الحين، اشترط كل من هتحياه ومولیدت، للانضمام الى الائتلاف الحكومي برئاسة الليكود وشامير، أموراً عدّة، منها تكثيف الاستيطان واخماد الانتفاضة وابقاء مشروع الحكم الذاتي الذي ارتكزت عليه مبادرة شامير السياسية في العام ١٩٨٩، وقبل ذلك اتفاقيتي كامب ديفيد، مجرّد حبر على ورق. ونجد تأكيداً لهذا الامر في بعض تصريحات وكتابات زعماء الحركتين، وكذلك في المبرّرات التي وردت في كتابي الاستقالة من الحكومة.

ففي مقالة بعنوان «لماذا انسحبت هتحياه؟» ذكرت غيئولاه كوهين (عضو كنيست ونائبة وزير) ان حركتها تأسّست على أرضية الخلاف في العام ١٩٧٨ مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن حول الموقف من اتفاقيتي كامب ديفيد، الامر الذي أدّى الى انسحابها وبعض الشخصيات الاخرى من الليكود وحركة حيروت. وأضافت كوهين، ان هتحياه، التي رفضت كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي لم تكن تتجاهل ان سياسة حكومة بيغن ترتكز على مشروع الحكم الذاتي، عندما انضمّت الى تلك الحكومة في العام ١٩٨٢ (بعد غزو لبنان بقليل)، ولكن طالما كان ذلك المشروع نصّاً ميتاً وعلى الورق فقط، كان بامكان هتحياه ان تنجز عملياً، ومن خلال مشاركتها في حكومة الليكود، اقامة مئات المستوطنات في مناطق ' يهودا والسامرة' وغزة» (**يديعوت احرونوت، ملحق السبت**، ١٧/١/١٩٩٢).

ومن الماضي البعيد الى القريب، حيث «كان الامر هكذا أيضاً عندما انضمّت هتحياه قبل حوالى السنتين الى حكومة شامير التي ارتكزت مبادرتها السياسية أيضاً على خطة الحكم الذاتي: فمن ناحية هتحياه، فطالما بقيت تلك الخطة على الورق فقط، بينما على الارض اندفاع استيطاني ـ كانت هتحياه سعيدة ـ حتى هذا اليوم ـ لمنح الحكومة الاكثرية» (**المصدر نفسه**). لكن الامر اختلف ـ حسب قول كوهين ـ «منذ اللحظة التي خرجت فيها هذه الخطة عن الورق، وطرحت، عملياً، على